

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 2012/11/14-12

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- ◀ سياسة الكشف عن تقارير الرقابة
(WFP/EB.2/2012/4-A/1)
- ◀ خطة البرنامج للإدارة (2013-2015)
(WFP/EB.2/2012/5-A/1)
- ◀ زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي
(WFP/EB.2/2012/5-B/1)
- ◀ خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى
يونيو/حزيران 2013 (WFP/EB.2/2012/5-C/1) + Corr.1)
- ◀ بدل السكن للمدير التنفيذي
(WFP/EB.2/2012/13-A/1)



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2012/5(A,B,C)/2
WFP/EB.2/2012/4-A/2
WFP/EB.2/2012/13-A/2
12 November 2012
ORIGINAL: ENGLISH

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1798

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

عزيزتي السيدة كازين،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم المعنونة كالتالي:

- ◀ خطة البرنامج للإدارة (2013-2015) (WFP/EB.2/2012/5-A/1)
- ◀ سياسة الكشف عن تقارير الرقابة (WFP/EB.2/2012/4-A/1)
- ◀ زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2012/5-B/1)
- ◀ بدل السكن للمدير التنفيذي (WFP/EB.2/2012/13-A/1)

الرجاء التكرم بعرض تقرير هذه اللجنة على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما نرجو التكرم بتزويد اللجنة الاستشارية بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،

كولن ف. كيلابيل (Collen V. Kelapile)

رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة إرثارين كازين (Ertharin Cousin)

المديرة التنفيذية

برنامج الأغذية العالمي

Via C.G.Viola 68

Parco dei Medici

00148 Rome, Italy

برنامج الأغذية العالمي

مسائل الموارد والمالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً- مقدمة

- 1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير برنامج الأغذية العالمي المتعلقة بخطة البرنامج للإدارة للفترة 2013-2015 (WFP/EB.2/2012/5-A/1)، وسياسة الكشف عن تقارير الرقابة (WFP/EB.2/2012/4-A/1)، وزيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.2/2012/5-B/1)، وبدل السكن للمدير التنفيذي (WFP/EB.2/2012/13-A/1)، المعروضة على المجلس التنفيذي للبرنامج للموافقة عليها. كما عُرضت على اللجنة أيضاً خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى يونيو/حزيران 2013 (WFP/EB.2/2012/5-C/1)، المعروضة على المجلس للعلم.
- 2- وخلال نظرها في التقارير، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع الموظف المسؤول عن إدارة تسيير الموارد والمساءلة/رئيس الشؤون المالية بالنيابة، فضلاً عن ممثلين آخرين للبرنامج قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.
- 3- وتنتهي اللجنة الاستشارية على ممثلي البرنامج لجودة العرض الذي قدم إليها بشأن الوثائق المقدمة لتتخذ فيها.

ثانياً- خطة البرنامج للإدارة والاحتياجات المتعلقة بالميزانية (2013-2015)

- 4- إن خطة البرنامج للإدارة (WFP/EB.2/2012/5-A/1)، التي تغطي الاحتياجات المتعلقة بالميزانية للفترة حتى ديسمبر/كانون الأول 2013، هي الوثيقة الثانية التي تتبع دورة الميزانية السنوية كجزء من خطة متجددة لفترة ثلاث سنوات. وتعكس خطة البرنامج للإدارة عملية تعزيز تنظيمي وتعرض هيكل البرنامج الذي أُعيدت مواعيمه والإجراءات المطلوبة لتعظيم الكفاءة والفعالية. وتعرض الفقرات 5-7 من التقرير مخطط إطار عمل، بما في ذلك مبادئ توجيهية لإعادة المواءمة التنظيمية والمواضيع المتشابكة السبعة وما يقابلها من إجراءات لتحقيق المستوى الأمثل من المواءمة التنظيمية في البرنامج. واستعرض فريق التصميم التنظيمي وإعادة المواءمة كل وظيفة من وظائف البرنامج على حدة لتحديد أمثل موقع لها. ويتوخى التصميم التنظيمي الجديد، الموصوف بأنه يحقق "الوفاء بالعرض"، إيجاد مكاتب قطرية تتمتع بمقومات التمكين؛ ومكاتب إقليمية داعمة؛ ومقر خفيف وصغير؛ ودمج السياسات والبرامج في شعبة واحدة؛ ووحدة للشؤون الجنسانية مسؤولة مباشرة أمام الإدارة العليا؛ ونظام واحد مبسّط بغرض تحسين رصد الأداء والإبلاغ عنه، وتوسيع نطاق التقييم (انظر WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرة 8).

← شكل وطريقة العرض

- 5- في حين توفر خطة الإدارة معلومات عن مبادرات الإدارة المضطلع بها والتحديات ذات الصلة على هيكلها التنظيمي وجدول ملاك موظفيه، فإن الوثيقة لا تتضمن مؤشرات مفيدة عن الإنجاز للمجالات الموضوعية ومجالي الإدارة والشؤون الإدارية التي من شأنها أن تسمح بإجراء تقييم موضوعي للتقدم الفعلي المحرز في ختام الفترة المشمولة بالتقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يضع البرنامج عدة مؤشرات رئيسية بشأن الإنجاز وقياسات الأداء لأنشطته الموضوعية

وأشطته المتعلقة بالإدارة والشؤون الإدارية، وأن يوفر، حسب الاقتضاء، معلومات كيفية وكمية إضافية لتيسير تقييم التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة.

6- وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه على عكس الممارسة المتبعة في معظم منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، فإن البرنامج يصوغ خطته للإدارة على أساس الاحتياجات التقديرية، ويعتمد النشاط التشغيلي ومدى تنفيذ المشروعات الفردية اعتماداً كاملاً على مستوى المساهمات الطوعية المتلقاة بالفعل. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها أكدت أن استحداث خطة متجددة لفترة ثلاث سنوات مع اعتمادات سنوية يوفر للبرنامج فرصاً للتركيز على تحسين عملية وضع ميزانيته ودمج المزيد من التحليل للاتجاهات وتحسين افتراضات الميزنة (A,B,C,D,E,F,G,H)/2 (WFP/EB.A/2011/6 وWFP/EB.A/2011/5-C/2، الفقرة 19). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن نهج البرنامج الذي يتمثل في تقديم ميزانيته، التي تقوم 93 في المائة منها على أساس توقعات بشأن الاحتياجات الجارية في إطار عدد كبير من المشروعات الفردية، وليس على أساس مستوى الموارد المتوقعة، قد لا يوفر دائماً توقعات موثوقة تماماً لعملياته ولا ييسر قياس أداء ميزانيته، ويمكن أن يؤثر سلباً على وظيفة الميزانية كأداة تخطيط. وتطلب اللجنة أن يبقي البرنامج، بالتشاور الوثيق مع مجلسه التنفيذي، قيد الاستعراض المنهجية التي يتبعها لإعداد الميزانية.

← الاحتياجات المتعلقة بالميزانية

7- حسبما هو مبين في الفقرات من 10 إلى 12 من خطة الإدارة، فإن مجموع الموارد اللازمة لبرنامج العمل المنقح لعام 2013 يصل إلى 4.969 مليار دولار أمريكي، وهو تجميع للمشروعات الجارية وتمديداتها المنطقية والمتوقعة، ولا يأخذ في الاعتبار أي احتياجات غير متوقعة قد تنشأ خلال السنة. ومن المقرر أن يصل البرنامج إلى 71 مليون مستفيد من خلال 150 مشروعاً في 76 بلداً ويسلم 4.1 مليون طن متري من الأغذية و464 مليون دولار أمريكي من النقد والقوائم (WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرة 72). وفيما يتعلق بمستويات الموارد المتوقعة، يشير البرنامج إلى أن التوقعات الحالية بشأن المساهمات الطوعية في عام 2013 تصل إلى 3.7 مليار دولار، وهي أقل من المبلغ المتوقع لعام 2012 البالغ 3.75 مليار دولار، إلا أن البرنامج يتوقع زيادة مستويات المساهمات الطوعية في عامي 2014 و2015 (المرجع نفسه، الشكل 3).

8- ويعرض الجزء الثالث من خطة الإدارة للفترة 2013-2015 تفاصيل الاحتياجات التشغيلية حسب فئات البرامج وحسب الهدف الاستراتيجي وحسب عناصر التكاليف، فضلاً عن الاحتياجات التشغيلية حسب الإقليم، مع توزيع التكاليف لكل مكتب إقليمي بحسب الغرض الاستراتيجي وفئات البرامج وعناصر التكاليف، من حيث النسبة المئوية والنقدية على حد سواء (WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرات 113-172). وتتوافق الأهداف الاستراتيجية مع تلك الواردة في الخطة الاستراتيجية المعتمدة للفترة 2008-2011. وأبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأن المجلس التنفيذي للبرنامج قرر تمديد صلاحية الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2011 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 استجابة لقرار الجمعية العامة 232/63، الذي قررت فيه الجمعية تغيير الفترة الزمنية المحددة لإجراء الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بهدف توفير التوجيهات في مجال السياسة العامة على نحو أفضل لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة. وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أن الاحتياجات التشغيلية اللازمة لدعم الأهداف الاستراتيجية في عام 2013 هي كما يلي: (1) إنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش في حالات الطوارئ (2.703 مليار دولار)؛ (2) منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها (570 مليون دولار)؛ (3) استعادة الحياة وسبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما

بعد الكوارث أو حالات الانتقال (1.0 مليار دولار)؛ (4) الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين (590 مليون دولار)؛ (5) تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية (96 مليون دولار) (انظر WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرات من 83 إلى 87 والجدول الثالث-2).

9- وتتصل نسبة 71 في المائة من احتياجات البرنامج التشغيلية المتوقعة بالأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها، التي تبلغ قيمتها 3.54 مليار دولار في عام 2013، وتشمل النقل الخارجي والنقل البري والتخزين والمناولة وتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى. ومن الاحتياجات التشغيلية المتوقعة، يخصص مبلغ 2.15 مليار دولار لتغطية تكلفة 4.1 مليون طن متري من المواد الغذائية ومبلغ 297 مليون دولار لتكاليف النقل الخارجي ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات للنقل الخارجي تعكس زيادة نسبتها 6 في المائة في أسعار الشحن الدولي عن المستويات الواردة في ميزانية عام 2012، وذلك بسبب زيادة أسعار الوقود والرسوم الإضافية، وكذلك ارتفاع تكاليف الشحن للمنتجات الغذائية المنقولة في حاويات (انظر WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرة 96). وتوصي اللجنة الاستشارية بمراقبة تكاليف النقل عن كثب لضمان الحصول على هذه الخدمات بأدنى تكلفة ممكنة.

10- ووفقاً للتقرير، فإن تكاليف النقد والقوائم وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بهما، والمتوقع أن تصل إلى 464 مليون دولار في عام 2013، سوف تشكل 10 في المائة من مجموع الاحتياجات التشغيلية، مقارنة بنسبة 5 في المائة في عام 2012، ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 82 في المائة عن مستويات عام 2012 (المرجع نفسه، الفقرة 99). ومع توسع البرنامج في هذه الطريقة البرمجية، فإن هناك حاجة إلى دعم إضافي للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية لضمان تصميم التدخلات الأكثر فعالية وملائمة وتنفيذها (المرجع نفسه، الفقرة 263). وتعيد اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها السابقة بشأن هذا الموضوع التي تفيد بأنه بالنظر إلى المخاطر الكامنة في التوسع في استخدام التحويلات النقدية، على المراجع الخارجي أن يرصد هذا النشاط عن كثب، وتطلب اللجنة كذلك أن يتم الإبلاغ عن النتائج ذات الصلة التي يخلص إليها المراجع الخارجي في خطة الإدارة المقبلة (انظر WFP/EB.1/2011/12-B/2 WFP/EB.1/2011/5(A,B,C)/2، الفقرة 5).

11- وتسلط خطة الإدارة الضوء على وجود تخفيضات في ميزانيات وحدات المقر قدرها 13.3 مليون دولار، أي بنسبة 7 في المائة (انظر WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرة 181) وزيادات في ميزانيات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية قدرها 86.3 مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة 177)، أي بنسبة 16 في المائة، مما يعكس الأولويات المبيّنة في إطار العمل. ووفقاً للجدول ألف-1-2 الوارد في التقرير، فإن عدد الوظائف الممولة من تكاليف الدعم المباشرة ومن ميزانية دعم البرامج والإدارة انخفضت بما مجموعه 936 وظيفة، أي بنسبة 10.5 في المائة، من إجمالي 907 وظائف في عام 2012 إلى 7971 وظيفة في عام 2013. وانخفض عدد الوظائف في المكاتب الإقليمية والقطرية بما مجموعه 909 وظائف، أي بنسبة 11.2 في المائة، ليصل إلى 7188 وظيفة في عام 2013، وانخفض عدد وظائف دعم البرامج والإدارة في المقر ومكاتب الاتصال بما مجموعه 27 وظيفة، أي بنسبة 3.3 في المائة، ليصل إلى 783 وظيفة في عام 2013. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن الوظائف الملغاة والبالغة 27 وظيفة تشمل 17 وظيفة دولية و10 من وظائف الخدمات العامة، في حين استحدث ما مجموعه 80 وظيفة، تضم 18 وظيفة دولية و62 وظيفة خدمات عامة، في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن ملاك الموظفين المقترح يعكس التخفيضات المتوقعة في حجم عمليات البرنامج في أفغانستان وهايتي وليبيريا وأوغندا، في حين يعكس الزيادات في حجم العمليات في بلدان أخرى، بما في ذلك النيجر والسودان وإثيوبيا. وترحب اللجنة بإعادة توزيع الموارد من المقر إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، إلا أنها توصي باتباع نهج تدريجي لضمان مستوى ثابت من تنفيذ الخدمات لدعم جميع العمليات.

- 12- وتمول ميزانية دعم البرامج والإدارة من تكاليف الدعم غير المباشرة وتبلغ 249.1 مليون دولار في عام 2013، وتمثل نمواً اسمياً صفرياً مقارنة بخطط الأساس لعام 2012، وتفترض تمويلًا طويلاً لعمليات قيمتها 3.7 مليار دولار في عام 2013 (المرجع نفسه، الصفحة 13). وتأخذ الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة في الاعتبار المستوى المتوقع لإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة البالغة 236 مليون دولار في عام 2013 وكذلك الموارد المتاحة من الاحتياطات الحالية. ويقترح البرنامج الحفاظ على معدل الاسترداد الحالي لتكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة 7 في المائة من المساهمات (المرجع نفسه، الفقرة 183)، الأمر الذي يتطلب موافقة المجلس. وتغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة معظم تكاليف المقر الرئيسي للبرنامج والمكاتب الإقليمية، وتضمن أيضاً التواجد الأساسي في كل مكتب قطري. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن عمليات البرنامج تمول بموجب مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، وهو ما يتطلب أن تغطي الجهات المانحة التي تقدم السلع الأساسية الغذائية أو النقد جميع تكاليف التشغيل المتعلقة بمساهماتها بها بما في ذلك نسبة مئوية لتغطية تكاليف الدعم غير المباشرة ذات الصلة.
- 13- ووفقاً لخطة الإدارة، فإن المجالات الرئيسية للزيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة تقع تحت بند تكاليف الموظفين (500 000 دولار)، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة في تكاليف الموظفين الدوليين، في حين تم تعويض الزيادة في المرتبات المحتسبة باليورو بانخفاض قيمة اليورو؛ والدعم الإضافي في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية (11.6 مليون دولار)؛ والمسائل الجنسانية (400 000 دولار)، والرصد والتقييم (800 000 دولار) (ال فقرات 176-180).
- 14- وفيما يتعلق بأنشطة التقييم في البرنامج، يسعى مكتب التقييم وفقاً للفقرة 9 من الملحق الثالث بالتقرير، إلى ضمان زيادة استخدام نتائج التقييم في عام 2013. وتقدر تكلفة مكتب التقييم بمبلغ 5.1 مليون دولار في عام 2013 (انظر WFP/EB.2/2012/5-A/1، الجدول الرابع-7)، ومن المتوقع أن تبلغ تكاليفه 6 ملايين دولار في عام 2014 و7.8 مليون دولار في عام 2015. (المرجع نفسه، الملحق الثالث، الجدول ألف-الثالث-2). وفي حين تسلّم اللجنة الاستشارية بأهمية استمرار عملية استعراض البرامج والأعمال لضمان تنفيذ أكثر فعالية وكفاءة للولايات، فإنها تطلب من البرنامج توخي الحذر لضمان توافر مهام الرصد والتقييم بأكثر الطرق جدوى وإنتاجية.
- 15- ويشير التقرير إلى أن البرنامج يتوقع نفقات أمن قدرها 18.8 مليون دولار في عام 2013، وأن المشروعات الفردية ستتحمل، حيثما أمكن، نفقات الأمن التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعمليات (انظر WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرة 60). وهذا يشمل على حصة تبلغ 11.5 مليون دولار لتكاليف إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن، المتوقع أن تزيد في عام 2013 بنسبة 19 في المائة عن عام 2012، وتخصيص مبلغ 7.3 مليون دولار في صندوق الطوارئ الأمنية لشراء معدات الأمن التي لا تغطيها تكاليف الدعم المباشرة. ويطلب من المجلس أن يأذن باستخدام ما يصل إلى 10 ملايين دولار من عائد فوائد الصندوق العام لتغطية أي مبالغ لا يمكن تحميلها على المشروعات (المرجع نفسه، الفقرة 60).
- 16- وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه وفقاً للمنهجية التي وافقت عليها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، فإن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق تجمع بيانات عن عدد الأفراد اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التي تسبق تقديم الميزانية لفترة السنتين التالية، وأن الميزانية ذات التمويل المشترك لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تقسم حسب النسبة المئوية الفعلية من الموظفين الميدانيين الذين تتولى منظومة الأمم المتحدة مسؤولية أمنهم. كما تم إبلاغ اللجنة بأنه يمكن تجاوز الاعتمادات الأولية لفترة السنتين 2012-2013 لتغطية تكاليف الأمن الميداني. واللجنة الاستشارية على ثقة في أن البرنامج سوف يحصل على الخدمات الأمنية اللازمة لعملياته في الميدان من خلال إدارة السلامة والأمن، وتوصي البرنامج بإتاحة أي معلومات إضافية للمجلس التنفيذي بشأن الزيادات المتوقعة في تكاليف الأمن.

- 17- وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الاستخدام المقترح لعائد فوائد الصندوق العام لتمويل جزء من تكاليف الأمن للبرنامج في عام 2013.
- 18- وأخيراً، تلاحظ اللجنة الاستشارية الاقتراح الوارد في الصفحة 13 من التقرير المتعلق بشرط تقديم خطة الإدارة إلى أعضاء المجلس في موعد لا يتجاوز 60 يوماً قبل الدورة. ولم يستطع البرنامج الوفاء بهذا الشرط نظراً لتواتر الدورات، ويقترح الإغفاء من الأحكام ذات الصلة بموجب المادة 9-2 من النظام المالي التي تحتوي على هذا الشرط. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الموافقة على الإغفاء من المادة 9-2 من النظام المالي لهذا الغرض، وتوصي بأن يضطلع البرنامج بالتعديل ذي الصلة للنظام المالي حسب الاقتضاء.
- 19- وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات البرنامج بشأن خطة الإدارة للفترة 2013-2015، رهناً بالملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

ثالثاً- سياسة الكشف عن تقارير الرقابة

- 20- يقترح البرنامج في هذا التقرير (انظر WFP/EB.2/2012/4-A/1) أن يوافق المجلس على تنفيذ "سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات" (انظر WFP/EB.2/2010/4-B/1/Rev.1) و"إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير" (انظر WFP/EB.A/2011/5-C/1). ومن شأن هذا المقترح أن يوسع نطاق السياسات لتشمل تقارير التفتيش؛ والكشف لعامة الجمهور عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش، بما في ذلك على الموقع الشبكي؛ والتصريح للمفتش العام بالدخول في اتفاقات لتقاسم تقارير التحقيقات على أساس متبادل والتصريح للمفتش العام باتخاذ قرارات بشأن تنفيذ التقارير أو حجبتها. ووفقاً للتقرير، تُستعرض التقارير قبل وضعها على الموقع الشبكي العام أو إتاحتها للممثل الدائم، وذلك للتأكد من أنها لا تتضمن معلومات تعد شديدة الحساسية كما وصفت في سياسات الكشف. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع الممثلين الدائمين المعتمدين لدى وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها ستتاح لهم عند الطلب، إمكانية الاطلاع على جميع التقارير المتاحة لأي دولة عضو أخرى، بما في التقارير التي تم توفيرها في شكل منقح، مع توقع الإبقاء على سرية محتويات التقارير الفردية.
- 21- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كانت قد نظرت بداية في سياسة الكشف للبرنامج في تقريرها المقدم إلى المجلس خلال دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 (انظر WFP/EB.2/2010/5 (A,B,C,D,E)/2) وWFP/EB.2/2010/4(B,C)/2، والذي أيدت فيه اللجنة الاتجاه نحو المزيد من الكشف والشفافية، ولكنها أشارت إلى أن الإجراءات المقترحة تعبيدية، وخاصة عندما ينظر إليها في سياق ممارسة الأمم المتحدة الواردة في قرار الجمعية العامة 272/59. ونظرت اللجنة بعد ذلك في تنفيذ مقترح لسياسة الكشف في تقرير مقدم إلى المجلس خلال دورته السنوية في يونيو/حزيران 2011، أعربت فيه عن تقديرها كون السياسة المنقحة تأخذ في الاعتبار ملاحظاتها السابقة وتعزز الشفافية فيما يتعلق بإطلاع الدول الأعضاء على الوثائق (انظر WFP/EB.A/2011/6 (A,B,C,D,E,F,G,H)/2) وWFP/EB.A/2011/5-C/2 (الفقرة 16).
- 22- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الدول الأعضاء ستُمنح معاملة متساوية فيما يتعلق بشرط البرنامج بتقديم تقارير التحقيق وأن التفتيحات المقترحة على سياسة الكشف عن تقارير الرقابة تتفق مع توصياتها السابقة بالمزيد من الكشف والشفافية، وبالتالي فإنها توصي بموافقة المجلس عليها.

رابعاً- زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي

23- يقترح البرنامج في هذا التقرير زيادة نسبتها 4 في المائة في الأتعاب التي تدفع إلى المراجع الخارجي اعتباراً من أبريل/نيسان 2012، على أساس زيادة في بدل الإعاشة اليومي المطبق، وتكاليف الموظفين وثمان تذاكر السفر جواً (انظر WFP/EB.2/2012/5-B/1). وعُيّن المراقب المالي والمراجع العام للهند بوصفه المراجع الخارجي للبرنامج للفترة من 1 تموز/يوليو 2010 إلى 30 يونيو/حزيران 2016. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة المقترحة البالغة 15 400 دولار تستند إلى تحركات في أسعار بدل الإعاشة اليومي المطبقة على مركز العمل في روما خلال العاميين الماضيين وعلى التكاليف الفعلية للسفر الجوي من وإلى الهند، وكذلك تكاليف دعم الموظفين التي تكبدها المراجع الخارجي للبرنامج. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على المقترح بزيادة أتعاب المراجع الخارجي.

خامساً- بدل السكن للمدير التنفيذي

24- يطلب البرنامج من المجلس الموافقة على زيادة بدل السكن للمدير التنفيذي إلى 160 000 يورو في السنة، بما في ذلك الخدمات والمرافق، وذلك اعتباراً من 1 أبريل/نيسان 2012، من المعدل الحالي البالغ 121 440 يورو في السنة، والذي كان سارياً منذ 1 أبريل/نيسان 2007. ويشير التقرير إلى أن بدل السكن سيظل يخصص لسداد التكلفة الفعلية للعقار؛ وهو يُعدل سنوياً مقابل مؤشر أسعار التجزئة الإيطالي، وسيعاد النظر فيه كل خمس سنوات من قبل المكتب والمجلس (WFP/EB.2/2012/13-A/1، الفقرة 1). ووفقاً للتقرير، فإن الزيادة المقترحة في بدل السكن تستند إلى تحليل حركة اثنين من مؤشرات أسعار المستهلكين وهما مؤشر أسعار التجزئة الإيطالي والمؤشر المنسق لأسعار المستهلكين، للفترة 2007 إلى 2012. غير أن الحركة في مكونات مؤشرين من مؤشرات أسعار المستهلكين للمساكن الدبلوماسية في مركز العمل قد زادت زيادة إضافية بما يتراوح ما بين 7 إلى 10 في المائة في نفس الفترة. ويقترح البرنامج بالتالي تطبيق تصحيحاً للنتيجة التي تم التوصل إليها من مؤشري أسعار المستهلكين لزيادة سقف بدل السكن للمدير التنفيذي بنسبة 8.5 في المائة إضافية، للوصول إلى السقف المقترح البالغ 160 000 يورو في السنة (المرجع نفسه، الفقرة 4).

25- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن آخر زيادة في بدل السكن للمدير التنفيذي لم تعرض عليها للنظر فيها قبل إقرارها من قبل المجلس في الدورة السنوية المعقودة في يونيو/حزيران 2007. وأبلغ ممثلو البرنامج اللجنة أنه بسبب عدم إعداد وثيقة منفصلة بهذا الشأن في ذلك الوقت، لم تستشر اللجنة الاستشارية. وفي حين لا تعترض اللجنة الاستشارية على الزيادة المقترحة في بدل السكن للمدير التنفيذي، فإنها تطلب أن يضمن البرنامج أن تتاح للجنة جميع الوثائق ذات الصلة لدورات المجلس لتتخذ فيها في الوقت المناسب.

سادساً- مسائل أخرى

← استعراض الخطة الاستراتيجية للبرنامج من قبل اللجنة الاستشارية ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

26- تقتضي المادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج أن يحيل المدير التنفيذي الخطة الاستراتيجية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة لاستعراضها وأن تقدم بعد ذلك كل لجنة منهما تعليقاتها وتوصياتها إلى المجلس. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وظائفها ومسؤولياتها تُنظم بموجب أحكام قرار الجمعية العامة 14 (طاء) المؤرخ 13 فبراير/شباط 1946 و103/32 المؤرخ 14 ديسمبر/كانون الأول 1977 والقواعد 155 إلى 157 من النظام الداخلي للجمعية، وتشتمل على إجراء دراسة بالنيابة عن الجمعية العامة عن الميزانيات الإدارية للوكالات

المتخصصة وتقديم مقترحات متعلقة بالترتيبات المالية مع هذه الوكالات، والنظر في تقارير مراجعي الحسابات للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتقديم تقارير بشأنها إلى الجمعية العامة.

27- وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك في الفقرتين 54-55 من تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي قدم إلى المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2011، أن رئيس لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة ورئيس المجلس التنفيذي للبرنامج ناقشا تفسير وتنفيذ ولاية لجنة المالية ونظرا في جميع الوثائق التي قدمت إلى لجنة المالية على مدار السنوات الثلاث السابقة. وبعد هذا الاستعراض، وافق رئيس لجنة المالية ورئيس المجلس التنفيذي على أنه لا ينبغي عرض الخطة الاستراتيجية للبرنامج على لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بسبب عدم وجود آثار مالية مترتبة على الوثيقة في شكلها الحالي (انظر WFP/EB.A/2011/5-C/3 (A,B,C,D,E,F,G,H)/3 WFP/EB.A/2011/6). وأشارت لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، من جانبها، إلى موافقتها، في الفقرة 57 من التقرير، على أنه لا ينبغي أن تستعرض لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة الخطة الاستراتيجية للبرنامج، نظرا لأنه لا تترتب عليها أي آثار مالية، وأوصت كذلك بأنه ينبغي تنقيح المادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج، بالتشاور مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لم تحصل على تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للاطلاع عليه أثناء نظرها في الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي، كما لم يجر البرنامج في الفترة الفاصلة المشاورة مع اللجنة الاستشارية التي كانت قد أوصت بها لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة في الفقرة 57 من تقريرها.

28- وقدمت خطة البرنامج الاستراتيجية آخر مرة لتتظر فيها اللجنة الاستشارية في تقرير مقدم لمواقفة المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2008 (انظر WFP/EB.A/2008/5-A/1/Rev 1)، وترد ملاحظات وتوصيات اللجنة في تقريرها ذي الصلة (انظر WFP/EB.A/2008/5-A/2، WFP/EB.A/2008/6 (A,B,C,E,F,G,H,I)/2). وكما ذكر في الفقرة 8 أعلاه، قرر المجلس تمديد صلاحية الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2011 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013. ووفقا للتقرير بشأن خطة الإدارة للفترة 2013-2015، تقدم ميزانية البرنامج حسب الأهداف الاستراتيجية للاحتياجات التشغيلية وأبعاد نتائج الإدارة لاعتمادات دعم البرامج والإدارة بهدف موازنة الموارد مع الأولويات وضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية على نحو فعال (انظر WFP/EB.2/2012/5-A/1، الفقرة 33). وفي حين لا يترتب على الخطة الاستراتيجية للبرنامج عموما أي آثار مالية مباشرة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الخطة توجه تخطيط ميزانية البرنامج وإعدادها وتنفيذها على مدى أربع سنوات فيما يتعلق بكل من الاحتياجات التشغيلية وميزانية دعم البرامج والإدارة. ولا تستطيع اللجنة في هذا الوقت أن تدعم تنقيح النظام المالي للبرنامج لاستبعاد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من عملية النظر في الخطة الاستراتيجية للبرنامج.

← تبسيط عملية استعراض الوثائق المالية والإدارية

29- تشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها التي تفيد بأن تواصل أمانة البرنامج وضع مقترحات، بالتشاور مع مجلسها التنفيذي، لتبسيط عملية استعراض الوثائق المالية والإدارية التي تتطلب موافقة المجلس، بغية تعزيز كفاءة التفاعل مع اللجنة الاستشارية والهيئات التشريعية الأخرى المشاركة في العملية (انظر WFP/EB.2/2011/5(A,B,C,D,E,F)/2، الفقرة 3). وتبادلت اللجنة وممثلو البرنامج الآراء حول الجهود المبذولة لتبسيط النظر في وثائق البرنامج التي تندرج ضمن اختصاص اللجنة الاستشارية. وأبلغت اللجنة، استفسارها، بأنه تم التوصل إلى اتفاق غير رسمي في البرنامج بالأداء تقدم الوثائق المتعلقة بالشؤون المالية إلا في الدورة السنوية والدورة العادية الثانية للمجلس، بدلا من تقديمها في جميع

الدورات الثلاث للمجلس، ولن يتطلب ذلك أي مراجعة للوائح البرنامج العامة أو نظامه المالي. وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للجهود التي بذلها البرنامج لتبسيط وتيسير عمل اللجنة في تعاونها مع البرنامج.